

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد د. محمود العبابنة
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، داود طبييلة

المميز :-

وكيله المحامي

المميز ضده :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم (٢٠١٣/١٠٢٣) الصادر بتاريخ
٢٠١٥/٣/٣٠ والمتضمن تجريم المتهم (المميز) بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام
المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات ووضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثمان
سنوات والرسوم والمصاريف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. جاء القرار الطعن مخالفاً للأصول والقانون ومجحفاً بحقوق موكلي .

٢. أخطأت المحكمة بإصدار قرارها الطعين بالحبس ثمان سنوات حيث لم تراعى محكمة الدرجة الأولى إسقاط الحق الشخصي عن المتهم (المميز) من قبل ولي المشتكية ولم تراعى أية ظروف تخفيفية مثل كون الشباب في مقتبل العمر وليس لديه أية سوابق قضائية .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بحرمان المميز من تقديم بيناته الدفاعية وحرمانه من حقه المقدس في تقديم بيناته التي من شأنها تغيير وجهة الحكم كاملاً على الرغم من إبداء المتهم ووكيله بأن لديه بينات دفاعية ، أضف إلى ذلك إلى أنه كان يتوجب على محكمة الدرجة الأولى تبليغ وكيل المميز وفقاً للأصول والقانون بموعد الجلسة حيث إنه تم تأجيل الجلسة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ ولم يتم افتتاح الجلسة بموعدتها للظروف الجوية وقامت المحكمة بافتتاح الجلسة بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٢ والسير بالقضية دون تبليغ وكيل المميز بموعد الجلسة أصولياً مما حرم المميز من حقه المقدس في تقديم بيناته حيث إن لديه بينات تثبت وتؤكد براءته من الجرم المسند إليه .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى رقم (٢٠١٣/١٠٢٣) كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون سنداً للمادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى ملتمساً تأييده .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهى فيها بطلبه قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم (مصري الجنسية) .

تهمة :-

١. جنائية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) عقوبات .

الوقائع :-

وكما جاءت بإسناد النيابة العامة تتلخص بأنه وفي مساء ٢٨/٦/٢٠١٤ أثناء أن كانت المجني عليها الطفلة ياسر مول في بيادر وادي السير فوجئت بالمتهم يأتي من خلفها ويمد يده على مؤخرتها من فوق الملابس ووضع إصبعه على فتحة شرجها (بعضها) وقامت المجني عليها بإخبار والدتها ووالدها بالأمر وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى خلصت لحكمها رقم (٢٠١٤/١٠٢٣) تاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ المتضمن ما يلي :-

عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات وضع المجرم سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المتهم بهذا الحكم فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحته التمييزية .

وعن أسباب التمييز :-

وعن السبب الثالث :-

ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بحرمان المميز من تقديم بيناته الدفاعية .

وفي هذا نجد إن الطعن الوارد بهذا السبب يخالف الثابت في أوراق الدعوى حيث إن محكمة الجنايات الكبرى أمهلت المتهم (المميز) لتقديم بيناته الدفاعية أربع مرات كان أولها بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٦ والثانية بجلسة ٢٠١٥/٣/٥ والثالثة بجلسة ٢٠١٥/٣/٢٢ إلا أنه وبالجلسة اللاحقة لم يقدمها وعلى ضوء ذلك قررت عدم إجابة طلبه مرة

رابعة من أجل تقديم البينة وبالتالي فإننا نؤيد محكمة الجنايات الكبرى بقرارها هذا أضاف إلى ذلك أن المتهم (المميز) ترفع شفوياً طالباً إعلان براءته مما يقتضي رد هذا الطعن .

وعن السببين الأول والرابع :-

ومفادها تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بوزن البينات وبالنتيجة التي توصلت إليها وكذلك في عدم مراعاتها إسقاط الحق الشخصي في مقدار العقوبة .

وفي هذا يتبين لمحكمتنا ما يلي :-

١. من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد إن المجني عليها من مواليد ٢٧/٤/٢٠٠٣ وكانت برفقة والدتها في ياسر مول (بيادر وادي السير) بتاريخ ٢٨/٦/٢٠١٤ وكان المتهم (المميز) بالمول نفسه ومر من خلف المجني عليها وقام بمد يده على مؤخرة المجني عليها وأدخل إصبعه من بين إصبعها من فوق الملابس فكانت ردة فعلها الدهشة بأن التفتت إليه فجأة مما جلب انتباه والدتها فسألتها عن سبب دهشتها فأخبرتها بما فعل المتهم وتم إبلاغ الأمن والحماية الذين ألقوا القبض على المتهم والذي نجد إن هذه الواقعة جاءت مستخلصة من البينات المقدمة في الدعوى وأخصها شهادة شاهدة النيابة العامة وشهادة والدتها المدعوة ووالدها بالإضافة إلى ملف التحقيق المبرز (م ن/١) بكامل محتوياته .

٢. في التطبيق القانوني :-

فإن فعل المتهم بمد يده على مؤخرة المجني عليها (البالغة من العمر أحد عشر عاماً وشهراً وقت الفعل) وإدخال إصبعه من بين إصبعها من فوق الملابس فإن ذلك يشكل في التطبيق القانوني سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٩) من قانون العقوبات .

٣. من حيث العقوبة :-

فإن العقوبة المفروضة بحق المتهم (المميز) تقع ضمن الحد القانوني للجناية التي جرم بها .

وعن السبب الثاني :-

ومفاده أن ولي أمر المجني عليها أسقط حقه الشخصي وأن محكمة الجنايات الكبرى لم تراعى ذلك بقرارها المميز .

وفي ذلك نجد إن عمر المجني عليها وقت وقوع الفعل هو (أحد عشرة سنة وشهرين) وأن عمر المتهم (المميز) تجاوز الثامنة عشر من عمره مما يترتب على ذلك أن الأسباب المخففة التقديرية ممنوع استعمالها وفق أحكام المادة (٣٠٨) مكررة من قانون العقوبات وبالتالي فإن هذا الطعن يقتضي رده .

وعن كون الحكم مميزاً بحكم القانون وفق أحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى نجد إن القرار المميز جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكره في المادة (٢٧٤) من الأصول الجزائية فيتعين تأييده .

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٣/٦/٢٠١٥ م

برئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.ع